



# موقع اللغة العربية في وثائق التصورات المستقبلية

أ.د محمد أمارة

رئيس برنامج الماجستير في تدريس وتعلم اللغات في الكلية الأكاديمية بيت بيرل  
ومدير وحدة البحوث في «دراسات» - المركز العربي للحقوق والسياسات.

## مقدمة

للغة دور أساسي في تصريف حياة الأفراد والمجموعات، وتلعب اللغة دورا حيويا في عملية التهيئة الاجتماعية، من ناحية، فإن اللغة العربية هي لغة تمكين لأبناء المجتمع العربي-الفلسطيني في الداخل على الصعيد العملي، وعلى المستوى الرمزي فهي تساهم في بلورة هويتهم الجمعية. لكن في الحيز العام هنالك مزاحمة من قبل العبرية، وأقل بدرجة كبيرة، من جانب اللغة الانجليزية. فبسبب الهيمنة السياسية للأغلبية اليهودية، نرى أن هنالك دعما واسعا من قبل المؤسسة الحاكمة للغة العبرية. يناقش هذا المقال دور وموقع اللغة العربية في الوثائق التي صدرت عن مؤسسات عربية- فلسطينية في إسرائيل، والتي باتت تُعرف باسم «التصورات المستقبلية»، والمقصود هي الوثائق الأربع: وثيقة «التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل» الصادرة في كانون الأول عام 2006 عن اللجنة

112

القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، ووثيقة مركز «مساواة» تحت عنوان «دستور متساو للجميع» الصادرة في تشرين الثاني عام 2006، ووثيقة «الدستور الديمقراطي» الصادر عن مركز «عدالة» في آذار عام 2007، و«وثيقة حيفا» الصادرة عن مركز «مدى الكرمل» في أيار عام 2007<sup>1</sup>.

تُعتبر الرؤى حالة ثقافية وسياسية تعبر عن التصورات الجماعية للقيادات والنخب، وهي عبارة عن لحظات تأمل للمستقبل، نابعة من الحاجة الاجتماعية-السياسية الملحة لدراسة المستقبل، وفيها من الرمزية والتأكيد على الخصوصية اللغوية-الثقافية الكثير، وفي بعض الأحيان يفوق الواقعية. لا

1 نشر هذا المقال ك مقال «اللغة العربية في وثائق التصورات المستقبلية (2010)». المجلة-مجمع اللغة العربية 1: 17-22، وكذلك في كتاب محمد أمارة (2010ب)، اللغة العربية في إسرائيل: سياقات وتحديات، الفصل السادس عشر. ونشر أيضا مقال طويل ومطور لأمارة وإغبارية حول الموضوع (Amara & Eghbaria, 2011)

على الفكر السياسي الفلسطيني في إسرائيل، وقد عبرت مضامين الوثائق عن هذا النمط من الخطاب، ومن أهم الحقوق الجماعية التي طالبت بها التصورات المستقبلية هو الحق الجماعي اللغوي للفلسطينيين في إسرائيل (غانم ومصطفى، 2009).

### اللغة في التصورات المستقبلية

تُعتبر اللغة عاملاً هاماً في الحفاظ على الهوية الفردية والجماعية للمجموعات الإثنية والقومية (أمانة ومرعي، 2004، 2008). كما أن الحفاظ على اللغة يساهم في تعزيز أدوات التمكين لدى المجموعات المهمشة، والتصورات المستقبلية لا تغفل موضوع اللغة، إلا أنها لم تعطه، كما سنبين، الحق الكافي في خطابها.

من بين هذه الوثائق، بدأ واضحاً أن الدستور الديمقراطي الذي أصدره مركز «عدالة» وورقة مركز «مساواة»، التي كتبها الحقوقي د. يوسف تيسير جبارين<sup>2</sup>، أعطيا أهمية خاصة لمسألة اللغة. فمركز «عدالة» ذهب بعيداً عندما تحدث عن دور اللغة في تحديد شكل النظام السياسي المرجو إنشاؤه، فقد بنى الدستور الديمقراطي تصوره على إقامة دولة ثنائية اللغة، وواضح أن النظريات السياسية لا تحوي تصنيفاً لدول تحمل هذا الاسم، وهذا الأمر يدل أن الدستور الديمقراطي لعدالة تأثر بالخلفية القانونية للدستور أكثر من الخلفية السياسية له.

خصص الدستور الديمقراطي في «عدالة»، بنداً كاملاً حول إقامة دولة ثنائية اللغة، حيث جاء في البند 17، النقاط التالية (الدستور الديمقراطي، 2007: 8):

أ. العبرية والعربية هما اللغتان الرسميتان في الدولة،

تصاغ التصورات أو الرؤى بهدف السعي والعمل على تطبيقها فقط، بل أيضاً لتشكل إطاراً سياسياً وفكرياً توجه العمل الجماعي للمجموعة والقيادات والنخب، وهذا الإطار يحمل الكثير من الدلالات الرمزية، ويمكن أن نطلق على هذا الجانب اسم السياسة الرمزية (غانم ومهند، 2009).

حملت التصورات المستقبلية دلالات حقوقية، وثقافية، وسياسية، وقد مسّت هذه الدلالات حالة المجتمع الفلسطيني في جوانبه المختلفة، وقامت التصورات بطرح القضايا التي تخص العرب-الفلسطينيين في إسرائيل من خلال أدوات مختلفة ومتعددة، فهناك من عالجها بالأدوات الحقوقية، وآخر عالجها بالأدوات الثقافية-التاريخية وثالث بالأدوات السياسية. وهذه المعالجة المركبة لقضايا العرب-الفلسطينيين في إسرائيل ليست مصطنعة أو يفرضها تخصص من يعالجها، بل لأنها هي بطبيعتها مركبة من كل ذلك: الحقوقي، والثقافي والسياسي، كشأن اللغة العربية ومعالجتها في الوثائق المستقبلية، فاللغة موضوع مركبة، ولا يمكن اختزالها ببعد واحد، ففيها الحقوقي أي الاعتراف بالحق الجماعي باللغة، وفيها التربوي أي التعلم والتدريس وإنتاج المعرفة باللغة العربية، وفيها السياسي، لأنها تحمل دلالات سياسية تتعلق بمكانة العرب في الدولة اليهودية، وفيها الثقافي لأن اللغة العربية جزء من ماهية الثقافة العربية وليست أداة لنقلها أو إنتاجها فقط. فاللغة من أكثر المواضيع تركيياً في قضايا الفلسطينيين في الداخل، لأنها تحمل أبعاداً مادية ورمزية.

إن أهم ما جاء في الوثائق التي صدرت عن العرب-الفلسطينيين في إسرائيل، هو ما يمكن تسميته **خطاب الأصلائية** من جهة، و**خطاب الحقوق الجماعية** من جهة أخرى. وهما خطابان حديثان

2 أنظر للتفاصيل حول المساواة الجوهرانية، يوسف جبارين 2008، أ. ب.

وتحظيان بمكانة متساوية في كل وظائف ومعاملات السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ب. تصبح كل البلاغات الرسمية، بما في ذلك القوانين والأوامر واللوائح، نافذة عند إصدارها وطباعتها ونشرها في آن واحد في كلتا اللغتين الرسميتين.

ت. تصدر وتطبع وتنشر قرارات حكم المحكمة العليا والمحاكم المركزية ومحاكم الاستئناف الأخرى في كلتا اللغتين فوراً حال اتخاذها.

ث. يحق لكل مُتقاضٍ أن يستعمل إحدى اللغتين الرسميتين أمام الهيئات القضائية وفقاً لاختياره، كما يحق له أن تتوفر له كامل الخدمات باللغة التي اختارها مثل الترجمة الفورية للجلسات وللبروتوكولات وللمستندات وللقرارات والأحكام.

ج. تستعمل السلطات المحلية المختلطة في كل وظائفها ومعاملاتها اللغتين الرسميتين وبشكل متساوٍ.

ح. تقام مؤسسات تعليم، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي، باللغة العبرية وباللغة العربية على السواء، ويحق لكل شخص أن يختار التعلم في مؤسسة تعليمية يتم فيها التدريس بواحدة من اللغتين الرسميتين.

خ. تسن قوانين لتحديد ترتيبات لضمان مكانة ملائمة ومتساوية لكلتا اللغتين الرسميتين في وسائل الإعلام الالكترونية القطرية.

ويقترح الدستور الديمقراطي لمركز «عدالة»، إقامة لجنة في الكنيسيت يطلق عليها اسم: «اللجنة البرلمانية لشؤون ثنائية اللغة والتعددية الثقافية» (الدستور الديمقراطي، 2007: 9)، بحيث تتشكل هذه اللجنة من أعضاء الكنيسيت، ويكون نصفهم من أحزاب هي عربية أو عربية-يهودية وفقاً لتعريفها وطابعها.

إن دولة ثنائية اللغة كما يريد دستور «عدالة» هو اسم

آخر (يمكن القول أيضاً: تحصيل حاصل) للدولة ثنائية القومية، التي كُتبت عنها الكثير في الأدبيات النظرية والسياسية. فالحيز الثنائي للغة هو في الحقيقة نتيجة لقيام دولة ثنائية القومية (سبان وأمارة، 2002). يمكن تحليل موقف «عدالة» أيضاً بالقول إن دستور عدالة الديمقراطي خرج عن التعامل مع السياق الإسرائيلي تعاملًا واقعيًا، بمعنى أن في إسرائيل واقعا ثنائي القومية لكنه غير مؤطر دستورياً.

لا شك أن خلق واقع ثنائي اللغة من وجهة نظر «عدالة» يؤدي إلى خلق واقع ثنائي القومية، وربما يرى دستور عدالة أن الاعتراف الدستوري بنظام ثنائي اللغة في السياق الإسرائيلي سوف يؤدي إلى إنتاج دولة ثنائية القومية وليس العكس، حيث أنه من السهولة، سياسياً وجماهيرياً وربما دستورياً، تمرير مبدأ نظام ثنائي اللغة، ولكن الأمر أكثر صعوبة عند الحديث عن تمرير اقتراح تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية. وربما ساد الاعتقاد أنه ليس هناك حاجة لهذا الأمر لأن الواقع هو ثنائي القومية، لكنه دستوري هو واقع إثني، فربما من الأفضل من وجهة نظر «عدالة» كمركز قانوني، تغيير الواقع الدستوري كأولوية على تغيير الواقع السياسي كما يطمح مثلاً في الدرجة الأولى التصور المستقبلي الصادر عن اللجنة القطرية.

مما يؤكد هذا التصور في طرح موضوع اللغة في دستور «عدالة» الديمقراطي هو إتباع المطالبة بدولة ثنائية اللغة، بواسطة بناء مجتمع متعدد الثقافات، وهذا الأمر أيضاً يصب في التصور الأساسي أي دولة ثنائية اللغة، حيث أن تعددية الثقافات لا يمكن أن تتم في غياب دولة ثنائية القومية أو متعددة القوميات وبدون تعدد لغوي، وأن اللغة هي جوهر الثقافة لأي

شعب.

إن مسألة ثنائية اللغة تلعب دورا كبيرا في التصور المستقبلي لدستور «عدالة»، ويطمح هذا التصور إلى بناء مجتمع ديمقراطي ثنائي اللغة ومتعدد الثقافات، بمعنى أن اللغة في دستور «عدالة» الديمقراطي هي جوهر التصور المستقبلي الذي سيبنى عليه شكل ومبنى الدولة الإسرائيلية.

أما في وثيقة مركز «مساواة»، حول الدستور والحقوق الجماعية للمواطنين العرب، والتي سميت أيضا وثيقة «النقاط العشر» (لطحها عشرة محاور للحقوق الجماعية)، فقد جاء مطلب الاعتراف باللغة العربية كحق جماعي من ضمن النقاط العشر التي طرحتها الوثيقة. ولقد أسست الوثيقة في البند الأول الأراضية الدستورية التي سيقام عليها هذا المطلب، وورد في البند الثاني من الوثيقة:

على الدستور الاعتراف علانية بوجود جماعة قومية عربية فلسطينية في الدولة، وبخاصيتها القومية، والدينية، والثقافية، واللغوية. كما يتوجب الاعتراف علانية بكون الجماهير العربية الفلسطينية في البلاد أهل البلاد الأصليين، وبعلاقتها العضوية بوطنها وحقها التاريخي عليه وفيه.» (وثيقة مساواة، 2006: المحور الثاني في الوثيقة).

بذلك أولت وثيقة مركز «مساواة» اللغة أيضا أهمية خاصة، وجاءت كأحد المحاور المركزية العشرة، ضمن إطار بلورة معايير للحقوق الجماعية. فالحديث هنا، مشابه لما جاء بوثيقة عدالة، عن ثنائية لغوية جوهرانية.

اللغة العربية هي مركب أساسي في هوية

الجماهير الفلسطينية الوطنية والثقافية، وتتضاعف أهميتها على ضوء حقيقة كوننا أقلية أصلية. تستلزم الثنائية اللغوية الجوهرية ضمان مكانة متساوية للغة العربية كلغة رسمية إلى جانب العبرية، على صعيد القاعدة القانونية الرسمية والصعيد العملي على حد سواء؛ وضمان المتناولية إلى جميع المؤسسات العامة في الدولة باللغة العربية على قدم المساواة بتلك العبرية، من حيث جودة الخدمة والإمكانات. كما تستلزم الثنائية اللغوية الحقيقية إفساح حيز للتعبير اللائق عن الحضارة العربية الفلسطينية في الفضاء العام في الدولة. ويشمل هذا ذكر الأسماء العربية التاريخية، وإطلاق تسميات من الحضارة العربية على أجزاء كبيرة من هذا الفضاء - كأسماء الشوارع والمرافق والمنشآت مثلا. وقد تشكل الثنائية اللغوية المعمول بها اليوم في كندا وفق الدستور الكندي (الإنجليزية والفرنسية)، نموذجا جيدا للوضع المنشود في إسرائيل.» (وثيقة مساواة، 2006: المحور الثالث في الوثيقة).

كما وأشارت الوثيقة إلى المكانة المنشودة للغة العربية ضمن الحق الجماعي الأوسع بالإدارة الذاتية الديمقراطية في شؤون التعليم (بما في ذلك التعليم العالي) والثقافة والدين، حيث جاء في المحور الرابع للوثيقة:

وفي صلب حقوق الإدارة الذاتية، نجد الاعتراف بحقيقة كون الأقلية العربية



يهودية إلى دولة ديمقراطية تتأسس على المساواة القومية والمدنية بين المجموعتين القوميتين وإرساء العدالة والمساواة بين كافة مواطنيها وسكانها، ويعني ذلك، فعليا، إلغاء جميع القوانين التي تميز، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على أساس قومي أو إثني أو ديني، وعلى رأسها قوانين الهجرة والمواطنة، وسن قوانين تركز على مبادئ العدل والمساواة ومنع التمييز، وتطبيق المساواة بين اللغتين العربية والعبرية كلغتين رسميتين متساويتين المكانة في البلاد، وتأمين مبدأ التعددية الثقافية.... (وثيقة حيفا، 2007: 15-16).

من الواضح أن وثيقة حيفا تبدأ من النقطة التي تجاوزها دستور «عدالة» الديمقراطي ووثيقة مركز مساواة، فالوثيقة تطالب بالاعتراف باللغتين العربية والعبرية كلغتين رسميتين، كنتيجة لتغيير الطابع اليهودي للدولة، وليس العكس، كما يلاحظ من نص «وثيقة حيفا» إلحاق الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية ومتساوية مع اللغة العبرية، بتأمين مبدأ التعددية الثقافية، وهو ما يشير إلى أن النظام الثنائي اللغة، لا بد له أن ينتج حالة من التعددية الثقافية أيضا، كون اللغة هي حاملة الثقافة وماهيتها. إن وثيقة حيفا تنظر إلى مكانة اللغة العربية من وجهة نظر سياسية بالأساس وليس فقط من وجهة دستورية، وهذا الاختلاف هو جوهرى بين دستور عدالة ووثيقة مركز مساواة من ناحية وبين وثيقة حيفا من الناحية الأخرى، فالبدء في مركز «عدالة» ومركز مساواة هو من واقع ثنائي اللغة ثم إلى واقع

أصلية، والاعتراف بحقها في تقرير المصير فيما يتعلق بشؤون حياتها ذات الخاصة؛ بما يكمل شراكتها في الفضاء العام في الدولة. تتضمن الإدارة الذاتية في مجال التربية والتعليم إدارة جهاز تعليم عربي على يد اختصاصيين وتربويين فلسطينيين يشكلون قيادة تربوية ديمقراطية للتعليم العربي ويحددون مضامينه، ويتم اختيارهم بالتنسيق مع ممثلي ومنتخبي الجماهير العربية. كذلك يتوجب أن تنعكس الإدارة الذاتية في المدارس العربية، وفي مدارس ثنائية القومية عربية-يهودية، على حد سواء؛ وأن تتضمن أيضا ضمان تعليم عالٍ رسمي باللغة العربية. وفي ما يخص الثقافة، تتضمن الإدارة الذاتية تأسيس وضمأن آلية تمويل عام لمؤسسات ثقافية عربية، كوسائل الإعلام، والمكتبات العامة، والمتاحف، والمسارح، والسينما وما شابهها؛ لتطوير الثقافة العربية وتعزيز الحياة الثقافية العربية.

إذن فإن وثيقتي عدالة ومساواة تطرحان اللغة، كأحد الحقوق الجماعية الهامة، وكذلك كمدخل لتغيير جوهرى في مكانتهم.

أما في وثيقة حيفا فقد تم ذكر مكانة اللغة العربية في نهاية الوثيقة التي تتحدث عن المطالب الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل، وخصوصا الحل الذي يعتمد على دولة ديمقراطية مؤسسة على المساواة بين المجموعتين القوميتين، فقد جاء في وثيقة حيفا: ويحتتم ذلك تغيير المبنى الدستوري، وتغيير تعريف دولة إسرائيل من دولة

فقط، وإلى حد كبير، بشكل عابر وبدون تفصيل. ففي الفصل الحقوقى تم التعامل مع المسألة اللغوية تعاملًا حقوقيًا، بينما في فصل التربية والتعليم، تم التعامل مع اللغة تعاملًا أداتيًا تعليميًا فقط، وغابت مسألة اللغة مثلًا، في فصل الثقافة والتنمية الثقافية، ولم يتم التطرق إلى اللغة العربية ومكانتها الثقافية ودورها وأهمية إبراز هذا الدور والارتقاء به، وجاء ذكر لغة الآخر وتأثيرها على أزمة الثقافة الوطنية في المجتمع الفلسطيني، دون الإشارة إلى اللغة العربية، فقد جاء في هذا السياق في فصل الثقافة: «... إننا نعيش في ظل الدولة اليهودية ونتقن اللغة العبرية، ونستهلك الثقافة العبرية ونلتقي المثقفين ونصغي إلى خطابهم ونلقي عليهم خطابنا ونترجمهم إلى العربية ونكتب بلغتهم، بمعنى آخر أصبحنا ننتمي إلى ثقافة الآخر...» (التصور المستقبلي، 2006: 32). كما لم تطرح قضية اللغة في فصل التنمية الاجتماعية كجزء من معادلة هذه التنمية، لأن التنمية الاجتماعية تحتاج أيضًا إلى تنمية لغوية. ولم يطرح الموضوع اللغوي في فصل العلاقة مع الدولة، حيث المطالبة في تحويل الدولة إلى دولة غير يهودية بل دولة ديمقراطية توافقية، ولم يرد ذكر المسألة اللغوية ومكانة اللغة العربية في هذا السياق، على الرغم أن المسألة اللغوية هي مسألة سياسية أيضًا.

#### خلاصة

لقد اعتبرت الوثائق الأربع أن إنهاء الهيمنة اللغوية لمجموعة الأغلبية هو جزء من إنهاء الهيمنة الإثنية اليهودية وإعطاء العرب-الفلسطينيين في إسرائيل دورهم في التعبير عن هويتهم الثقافية والقومية في الحيز العام، وهذا يشير إلى أن الوثائق لم تتعامل مع مسألة اللغة كتحصيل حاصل، بل أولتها أهمية خاصة.

ثنائي القومية، بينما في وثيقة حيفا البدء هو من الواقع الثنائي القومية الذي لا بد أن ينتج تساويًا في مكانة اللغة العربية مع اللغة العبرية.

أما في وثيقة التصور المستقبلي فقد تمّ التطرق إلى مكانة اللغة العربية في موقعين، ففي الفصل المتعلق بالمكانة الحقوقية للفلسطينيين في إسرائيل، طالب التصور المستقبلي الاعتراف باللغة العربية كحق قومي-جماعي، وجاء في هذا الفصل المطلب «بضمان ثنائية لغوية جوهرية في البلاد، على قدم المساواة بين العربية والعبرية» (التصور المستقبلي، 2006: 15). أما في الفصل المتعلق بالتربية والتعليم، فقد جاء الحديث عن اللغة العربية في سياق المعضلات التي يواجهها جهاز التربية والتعليم، واعتبرت «ازدواجية اللغة بين المجتمع (اللغة المحكية) والمؤسسات التعليمية (اللغة الفصحى)، هو ما يؤدي إلى عرقلة العملية التعليمية وبالتالي إلى ضعف في تطوير مهارات تفكيرية عالية» (التصور المستقبلي، 2006: 28). ولحل هذه المعضلة تقترح الوثيقة في فصل التربية والتعليم «إقامة لجنة مهنية تعمل على وضع خطة للنهوض باللغة العربية كلغة أم» (التصور المستقبلي، 2006: 9). أما في الجانب الثقافي، من المفاجئ، أنها لم تذكر كقضية جوهرية ومركزية.

طرحت وثيقة التصور المستقبلي ووثيقة مركز «مساواة»، التي نُشرت محاورها أيضًا كفصل في التصور المستقبلي كون كاتبها أعد الفصل الحقوقى في التصور المستقبلي لموضوع اللغة العربية من خلال الجانبين الدستوري والسياسي معًا، فلم يتم الفصل بين المسألتين، مع إعطاء الأهمية للمسألة السياسية، ولكنها لم تعط الحد الأدنى لدورها الجوهرى كما جاء في وثيقتي عدالة ومساواة. ففي التصور المستقبلي طرحت مسألة اللغة في موقعين

هناك من شدد على اللغة من زاوية حقوقية، ووثيقة أخرى من زاوية سياسية، وثالثة من زاوية ثقافية، بينما الوثيقة الرابعة، وأقصد بالتحديد وثيقة مركز عدالة، اعتبرت عامل اللغة جزءاً جوهرياً ومحدداً لشكل النظام السياسي والدستوري في إسرائيل.

لقد ركزت وثائق التصور المستقبلية على الحق اللغوي كحق جماعي للعرب-الفلسطينيين في إسرائيل، وفي هذا السياق يشير كيمليكا أنه في مسألة المحافظة على الحقوق اللغوية للأقلية لا يكفي التركيز على الحق الفردي ومنع التمييز، بل هنالك حاجة لضمانات جماعية للحفاظ على لغة الأقلية الأصلية (Kymlicka, 1995).

إلى جانب الاعتبارات الجماعية التي توليها التصورات في خطاب اللغة، فإن هذه التصورات تدرك كذلك أهمية اللغة من خلال المعرفة بأن المحافظة عليها هو جزء من استقلاليتها الثقافية، وأن التحلي عن اللغة يسهل للمجموعة المهيمنة السيطرة على مجموعة الأقلية.

وهكذا فالوثائق الأربع أولت موضوع اللغة العربية أهمية خاصة، ليس من الناحية الأدائية فقط، بل أيضاً من الناحية الرمزية، والسياسية، والدستورية، والحقوقية.

يمكن القول إن مجمل الوثائق الأربع تحمل في طياتها تحدياً رمزياً واضحاً للدولة، لا بل يمكن القول إن العمل الجماعي في صياغة الوثائق بحد ذاته هو بمثابة تحدٍ رمزي للدولة، لأن الدولة كانت تفضل عدم التعامل مع العرب كمجموعة قومية بل كأفراد يسهل دمجهم، فجاءت الوثائق لتؤكد عكس ذلك. وكانت اللغة من أهم مؤشرات هذا التحدي.

## مراجع

أمانة، م. (2010أ). اللغة العربية في وثائق التصورات المستقبلية. المجلة- مجمع اللغة العربية 1: 22-17.

أمانة، م. (2010ب). اللغة العربية في إسرائيل: سياقات وتحديات. مركز دراسات، دار الهدى، ودار الفكر، عمان.

أمانة، م. ومرعي، ع. (2004). سياسة التربية اللغوية تجاه المواطنين العرب في إسرائيل. مركز الأدب العربي في كلية بيت- بيرل ودار الهدى كفر قرع.

أمانة، م. ومرعي، ع. (2008). اللغة في الصراع: قراءة تحليلية في المفاهيم اللغوية حول الصراع العربي الإسرائيلي. كفر قرع وعمان: أ. دار الهدى ودار الفكر.

غانم، أ. ومصطفى، م. (2009). الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية. رام-الله: مدار.

## الوثائق الأربعة

- اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل (2006). «التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل».
- مدى الكرمل (2007). «وثيقة حيفا».
- مركز «عدالة»- المركز القانوني للمواطنين العرب في إسرائيل (2007). «الدستور الديمقراطي».
- مركز «مساواة» لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل (2006). «دستور متساو للجميع» (كتبه الحقوقي د. يوسف جبارين)

Amara, M. & Eghbaria, A. (2011). The role of language in the Future Vision Documents in transforming the socio-political context in Israel: Lessons from bilingual education. *Israel Studies in Language and Society*, 4 (1): 98-116.

Jabareen, Y. T. (2008a) Constitution Building



and Equality in Deeply-Divided Societies: The Case of the Arab Minority in Israel, 26 *Wisconsin International Law Journal* 345-401.

Jabareen, Y. .T. (2008b). Toward Participatory Equality: Protecting Minority Rights under International Law *Israel Law Review*, 41: 635-676.

Kymlicka, W. (1995). *Multicultural Citizenship*. New York: Oxford University Press.

Saban, I. and Amara, M. (2002) The Status of Arabic in Israel: Reflections on the Power of Law to Produce Social Change. *Israel Law Review*, 36 (2): 5-39.